

نظام معلومات الزكاة على ضوء التجربتين المصرية والسعودية

د. ثابت محمد ناصر،

أستاذ جامعي، وباحث في الاقتصاد الإسلامي.

كما ستشمل هذه الورقة محاولة للمقارنة أو المقاربة بين تجربتي بلدين مسلمين هما جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. حيث سيتم الرجوع إلى بعض المعلومات المفيدة لهاتين التجربتين والعمل على توسيع دائرة التفكير والتحليل لاستنتاج ما يراه الباحث كمعالم لتعزيز المصلحة من خلال القيام بتحرير الورقة الآتية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاولة لا تطمح إلى الإمام بكافة الجوانب المعلوماتية للزكاة وأنها تركز على بعض

نحاول في هذه الورقة التطرق إلى نظام الزكاة من حيث مكوناته الأساسية ومدخلاته وكذا مخرجاته من خلال مختلف المعلومات المتعلقة بالمزكين ومستحقي الزكاة. فالفئة الأولى هي التي تشكل مصدر المدخلات من حيث امتلاكها للأوعية الزكوية والأنصبه المتعلقة بها، أما الشريحة الثانية فهي تعبر عن مصارف الزكاة الشرعية. ولقد تم تحديد كلا الفئتين من قبل الشريعة الإسلامية وتم شرحهما من طرف العلماء.

بمختلف المهام المتعلقة بالزكاة. هذا إلى جانب المهام أو العمليات المصرفية المنوطة بكل بنك اتخذ له «إقامة اقتصادية» في ظل الاقتصاد المصري.

وهكذا، فإن هذه المنشأة لم تقتصر على الدور المالي والاقتصادي فحسب، بل تعدى هذا الأخير ليشمل التنمية الاجتماعية، معمقا بذلك مفهوم التنمية لتكون اقتصادية ومالية واجتماعية وحتى ثقافية ودينية، لأنه بهذه المهام المتكاملة يؤدي دورا تعميريا بالتنمية أصبحت شاملة وتخدم مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة، بحفظ الدين والعرض (النسل) والعقل والنفس (الحياة) والمال. وهكذا فكأن القيمة المضافة لم تصبح تقتصر على المساهمة بفعالية في تكوين وتنمية الناتج الداخلي الخام وبالنجاعة المطلوبة من حيث تعظيم أو تلبية المردودية المالية أو الربحية، على غرار مختلف المشاريع الاقتصادية الناجحة، بل أنها أصبحت

المكونات الأساسية لنظام الزكاة، مع أن التجربة المصرية ذات الطابع التعاوني والختياري ستأخذ الحيز الأكبر مقارنة بالنموذج السعودي.

أولاً: أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبصفة عامة الحضارية:

بنك ناصر الإجتماعي: لكل نظام، نذكر ضرورة رسم وتحديد الأهداف المنوطة به. ويستلزم على نظام الزكاة، كونه مركزيا أو لامركزيا، بأن يشمل من جملة مكوناته المعلومات الكافية والكفيلة بحسن تسيير أو إدارة تحصيل وتوزيع إيرادات الزكاة، وكذا القيام بالمسح الواسع والمستجد لكل من فئات المزكين والمستحقين للزكاة.

بالنسبة للتجربة المصرية، تجدر الإشارة إلى بنك ناصر الاجتماعي الذي أنشئ سنة 1971م، كنظام على مستوى لامركزي والدور الذي اضطلع به للقيام

الزكاة تختلف فيما بينها. هناك منهم من يستحق المساعدات فقط لأن الكشف عن الحالات يظهر احتياجات نسبية وليس من باب الفاقة. أما الفئات الأخرى المعوزة والأكثر فاقة، فهي تحتاج إلى المعونات التي يتم تفصيلها وتدقيقها بتشخيص أعمق لتحديد مختلف جوانب الحاجة. إن هذه الاحتياجات تستلزم التكلم عنها بتفاصيل أكثر لاحقاً. ويمكن إعطاء أمثلة لأولويات هذه المساعدات والمعونات، بحيث يتم تقديم قروض حسنة لحل مشاكل المواطنين من أفراد وعائلات وتخفيف معاناتهم:

— صيانة لمقصد الدين، يستفيد المحتاجون بقروض للقيام بفريضة الحج، وهي طريقة يمكن لها أن توسع أو تعمم على باقي مقاصد الدين. كما يعمل البنك على تيسير الحج للفائزين في المسابقات الدينية، مع تنظيم أفواج للحج لمزيج من أعضاء اللجان والمزكين

تفوق تدعيم النمو الاقتصادي لتحقيق أهدافاً حضارية.

كما شكل هذا البنك اللبنة التي قامت بالريادة لتوظيف الزكاة خدمة للمجال الاجتماعي بمصر، وذلك من خلال تكريس غايات التكافل الاجتماعي بل الإسلامي لصالح المواطنين، من حيث نسج الروابط الأخوية بين ذوي القدرة المالية على دفع مستحقات الزكاة، من جهة، وذوي الحاجة حسب احتياجاتهم النسبية من جهة أخرى.

إن هذه الأخيرة لا تقتصر على المستلزمات العادية أو الجارية فقط، بل تتوسع لتشمل مختلف جوانب التنمية الاجتماعية على مستوى الأفراد والعوائل والمجتمع عامة.

ولذا يمكن القول بأن الفئة الأولى لهذه الاحتياجات تتمثل في تلبيةها عن طريق تقديم المساعدات والمعونات للمحتاجين. مع العلم بأن الفئات الاجتماعية لمستحقي

الفحوصات والتحليل المخبرية والحصول على الأدوية المختلفة للعلاج، ثم التكفل بأعباء العمليات الجراحية.

كما تم وضع نظام للمعاشات وكذا التأمين التعاوني لغير المستفيدين من هذه الخدمات عاديا.

— وصيانة لكية العقل، تم توفير التمويلات لطالبي العلم والمعرفة من طلبة جامعات ومعاهد عليا، حتى يتسنى للمحتاجين منهم مواصلة درهم المعرفي لتلقن العلوم والتقنيات التي يرغبون فيها من الناحيتين النظرية والتطبيقية وحتى الخبروية.

إن التركيز على إزالة الفجوات التي تمس بكرامة الإنسان والعمل على استبدالها بما يضمن تكريم المسلمين أفرادا وعوائل ومجتمعات، كل ذلك يدخل في سياق تسخير الله سبحانه وتعالى للذين تحب عليهم الزكاة والعاملين عليها على المستويات الكلية والجزئية

وعملاء البنك وذلك لتحصيل الخبرات والتجارب وتعميم الاستفادة تعظيما للمصلحة.

يعمل البنك على تنظيم ندوات دينية وثقافية في المناسبات الدينية للتعريف بالزكاة ودور اللجان لإحيائها، وذلك بالتعاون مع عدة أطراف، خاصة منها الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، التي لها أيضا دور في مجال الزكاة على غرار بنوك أخرى.

— حفظا لكية النسل أو العرض:

يتم تقديم قروض لتسهيل فريضة الزواج وهو ما يمكن الشباب من الإقبال على استكمال «نصف الدين»، ومن ثم تقليص المخاطر الناجمة عن العنوسة وجعل الأفراد يستطيعون الباءة لأنها أصبحت غير مكلفة.

— حفظا لضرورة النفس أو الحياة،

يتم توفير قروض لتحمل تكاليف العلاج، وقد يشمل ذلك الجوانب الوقائية مثل

والثقافية أو التعليمية والتربوية. ثم إن هذه المنشآت قد تتوسع بفضل نشر وتوسيع رقعة فرص الشراكة والمناولة أو «من الباطن».

— التحقق من سلامة وجدوى هذه المشاريع من حيث إنها ستعوض المستحقين للزكاة اللذين سيصبحون ينتجون السلع والخدمات أو يعرضونها مقابل مداخيل في شكل أرباح يتلقونها فرديا أو جماعيا في صيغ التعمير الإسلامية كالمشاركة والمضاربة والاستصناع، الخ...

ويمثل هذا التحول في رفع مستوى المعيشة وتوسيع دائرة المستفيدين المباشرين وغير المباشرين، نتيجة مضاعفة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي.

— العمل على تغيير وتطوير أو تنمية أنماط عديدة لنشاطات مستحقي الزكاة وحياتهم المعيشية وذلك من خلال تحويلهم إلى مستثمرين ومنتجين بدلا

ليضطلعوا بفريضة الزكاة لكونها تعبدية ومالية واقتصادية واجتماعية وثقافية بل وحضارية أو تعميرية.

- وحفظا لكلية المال، فإن للبنك دور فعال من خلال تخصيص موارد الزكاة لتحقيق أهداف تنمية «مستديمة» من حيث وضع أولويات للقيام بالاستثمار، أي تيسير إقامة المشاريع الاقتصادية بتشخيصها ودراسة جدواها الاقتصادية والتقنية ثم تمويلها وتمليكها لمستحقي الزكاة.

وتشمل هذه الرؤية المحاور أو المسالك التالية:

— تحديد سلة من المشاريع المناسبة للحالات المتنوعة، لمستحقي الزكاة مع عرضها على المستفيدين المحتملين لاختيارها. وقد تأخذ هذه المنشآت أشكال الوحدات المتوسطة والصغيرة في المجالات الصناعية والفلاحية والخدمات. كما قد تتوسع إلى القطاعات الاجتماعية

من الركود في دائرة الاستهلاك. كما أن التكامل بين أساليب تصميم وإقامة المشاريع وإدراجها ضمن صيغ التمويل الإسلامية، هو بمثابة حركية على التوالي لدور نظام الزكاة وترقية تصور التنمية الشاملة أو العمارة.

— تصميم ووضع مخطط قابل للتحديث لعمليات تمويل المشاريع المعتمدة، وذلك تتويجا للأهداف المنصوص عليها آنفا. ويتدخل البنك من خلال تمويل المشاريع التي يراها سليمة وفق معايير السلامة الشرعية والاقتصادية والتقنية، بتقديم «القروض» اللازمة بدون فوائد أي تحاشيا للربا، وهو من باب السلامة المالية التي تدعم برهجة كل مشروع لصالح المستفيدين و«ضمانا» لتسديد هذه القروض الحسنة.

— تنشيط وتمويل مراكز للتدريب بالتعاون مع لجان الزكاة مجانا أو بسعر رمزي، مثل القروض بسعر التكلفة

دون فائدة وأيضا بالتقسيط. كما يقوم البنك بتقديم أدوات التدريب والإنتاج وفق الحالات التي تراها اللجان متناسبة مع تحسين ظروف المستحقين. فعلى سبيل المثال نذكر حالات التدريب في مجالات التدبير المتري عامة والخياطة والنسج و«أعمال الإبرة»، وذلك على مستوى مقرات اللجان صيانة للعائلات من حيث الكرامة المادية والدينية أو الأخلاقية، وهذا بتحويلهم من مستحقين مستهلكين إلى منتجين يؤدون زكاة أموالهم. وإضافة لذلك، يساهم البنك في شراء المواد الخام ويساعد على تصريف الإنتاج بإقامة المعارض على مستوى مقرات لجان الأحياء وعلى مستوى الفروع والمركز الرئيسي.

وتتوسع دائرة حالات التدريب لتشمل مجالات أخرى مثل: النجارة والسباكة والخراطة وآلات الكتابة أو الرقن وصناعة الخوص والجريد والبوص

بـ جمع وتحصيل إيرادات الزكاة،
جـ جرد القائمة المستفيضة والخاصة
بمستحقي الزكاة،

دـ ثم القيام بعمليات الصرف في
المصارف الشرعية وفي أماكن جمعها.

وهكذا فإنه انطلاقاً من وضع الهيكل
التنظيمي للبنك، يبرز للملاحظ أن إدارة
الزكاة تعد بمثابة هيكل أو بنية من النظام
الشامل أو الكلي للبنك. فمن الناحية
الاستراتيجية، يمكن القول بأن تصميم
نشاط الزكاة ومراقبة عمليات التحصيل
والصرف شرعياً وتقنياً، كل ذلك يرتبط
مباشرة بالإدارة العامة للبنك.

كما يمكن ملاحظة مستوى «الإدارة
العامة» للزكاة لدى البنك بأنها من
الإدارات التنفيذية أو الوسيطة أو
المباشرة بالنسبة لمهام الزكاة المختلفة،
وبمشاركة نظام فرعي للبنك.

أما العمليات التنفيذية الصرفة، فهي
تتوزع لامركزياً على أقسام أو مصالح

والكليم والسجاد وكذا عمليات توزيع
السلالات المنتجة للدواجن والأبقار.
ويكتمل تدخل البنك بمراعاة توفير
الإرشاد العلمي والبيطري والأعلاف.

ومن عناصر نظام الزكاة لدى بنك
ناصر الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى
ذكر جزء من الهيكل التنظيمي الخاص
بالزكاة والممثل أساساً فيما يلي:

ـ كان البنك قد شكل لجنة من أهل
الذكر في الدين والاقتصاد الإسلامي التي
تكفلت بوضع أسس نشاط الزكاة،
ـ تعد موارد الزكاة من مكونات
موارد البنك،

ـ ومن ثم أنشأ البنك «إدارة عامة»
مختصة بهذه الشعيرة أو الفريضة حيث
تتلخص مهمات تسييرها في المحاور
التالية:

أـ حصر المزكين اللذين تتوفر
لديهم الأنصبة أو يتكون عندهم نصاب
الزكاة،

للفئة الثانية ثم إخضاع هذه البيانات للمعالجة لتشكيل منها معلومات قابلة للإدارة أو تصبح معلومات إدارية.

ثانياً: لجان الزكاة: إن من العناصر المكونة لنظام الزكاة، نذكر أيضاً اللجان المكونة من الجمهور أو «الشعبية» أي لجان الزكاة المتواجدة في المحيط أو البيئة والتي يتعامل معها البنك بغية الإلمام بالبيانات الخام وكذا تدقيق المعلومات لإدارة شؤون الزكاة وذلك لتفادي كل تفريط أو إفراط. فإضافة لكون البنك يقوم باقرار لجان الزكاة، فإنه يقوم بتحقيق الأهداف التالية تدعيماً لها:

— المصادقة على اللجان وتوجيهها لتحقيق مهامها على أحسن وجه.

— وبذلك يرسم البنك معالم الطريق لتشغيل مكونات أو عناصر نظام الزكاة أو ما سميت بمعادلة الزكاة. فإضافة للبنك، هناك المهام التي تقوم بها اللجان وخاصة أهل الحي أو البيئة الاجتماعية

«الإدارة العامة» المختصة لتكون نظاماً جزئياً، تكاملياً مع المهام المنوطة لأمركزيا بلجان الزكاة، أي على مستوى الأحياء والمواطن الأخرى.

وهكذا فنظام الزكاة لدى البنك، وتحمينا يندمج ضمن نظام البنك في حد ذاته من جهة، ويتفرع إلى أنظمة جزئية خاصة به وعلى مستوى البيئة أو المحيط الأفقي بالنسبة للجان والبنوك الأخرى «موازية» له، وعمودياً أخذاً بعين الاعتبار دور الزكاة لوزارة الأوقاف والدور المدعم للأزهر الشريف وهيئات مختلفة أخرى.

وانطلاقاً من هذا التصور وفق نظرية أو مدخل النظم، يمكن «إسقاط» ذلك أو قياسه معلوماتياً بأن نظام المعلومات البنكي يشمل النظام الفرعي للزكاة وذلك بحصر البيانات الخام لكل من المزيكين والمستحقين، تصرّيات الفئة الأولى والإحصاءات (أو الإحصائيات)

ملف العدد

والاقتصادية والمهنية وكذا شرائح المزكين والمستحقين، إلى آخر ذلك من الأطراف التي تساهم في تأسيس وتنشيط وتدعيم ومراقبة نظام الزكاة.

— كما يضطلع البنك بضرورة تحديث المنتوجات البنكية التي يتخصص فيها أصلاً، يقوم أيضاً بإحداث تغييرات من حيث تجديد وتنويع نشاطات نظام الزكاة والعناصر الفاعلة به.

— تأطير أو الإشراف على كل ما يمس أو يتصل بخصائص وشروط التدريب ميدانياً أو في إطار دورات تدريبية بالنسبة للجان وكذا دورات تحسيسية للمواطنين أو لفئات المزكين والمستحقين.

— ويمثل البنك الحكم والرقب على نشاطات اللجان لتؤدي على أحسن وجه وتكتسب الفعالية المرجوة.

مواطن تكون اللجان: تنبثق هذه اللجان من مختلف تجمعات القطاعات التالية:

— المساجد والجمعيات والنوادي،
— الشركات والمصالح الإدارية،
— المستشفيات والمصالح
الاستشفائية،

— المدارس والمعاهد العليا والجامعات.

وتتشكل كل لجنة انطلاقاً من المبادرة التي تتخذها مجموعة نخبة من المواطنين بتقديم طلب للبنك الذي يقوم بالتحريات اللازمة للتأكد من سلامة وجدية وصلاحيّة كل الأشخاص المكونين للجنة. وبعدها يقوم بإصدار القرار الرسمي مضميناً صفة الشرعية للجنة المعنية حتى تزاوّل تحصيل الزكاة وصرف مواردها في المصارف الشرعية من خلال لائحة ودورة مستندية تنظم قبول وصرف الزكاة دون تدخل من البنك.

وتضطلع لجان الزكاة بمجموعة من المهام أو الواجبات لتحقيق الأهداف

ـ البحث عن فئات المزمكين على

مستوى الناحية أو المنطقة المنوطة بكل لجنة، ثم تحسيسهم بفريضة أداء الزكاة وكذا تحديد أموالهم ووضع جداول إحصائية تبرز حجم هذه الأموال وأنصبتها والمساهمات المرتقبة قبل الحصول على التصريحات الخاصة بالمزمكين. كما تجدر الإشارة إلى أنه انطلاقاً من تصريحات الزكاة، تقوم كل لجنة بقبول الدفوعات بموجب إيصالات مرقمة بحيث يتم إيداعها في الحساب الجاري الخاص بها دون اختلاطها بأموال البنك.

ـ القيام بمحصر فئات المستحقين

على مستوى الدائرة الجغرافية لكل لجنة تماشياً مع أوجه المصارف الشرعية و الدورة المستندية المنظمة لذلك. و تقوم كل لجنة

بتحديد من يحق لهم الاستفادة بموارد الزكاة معتمدة على مبدأ محلية الصرف،

العامية لهذه الفريضة وتكملة لأهداف البنك وتدقيقاً أو تفصيلاً لها على مستوى أماكن تواجدها، حيث تحقق ما يلي:

ـ الدعوة لأحياء الفريضة لمزيد

من اكتساب ثقة المواطنين كمزمكين وكمستحقين، وذلك حتى الوصول بها لقلوب المسلمين كي تشكل تياراً عاماً يوعي المجتمع ويوجهه ويقوده إلى مرضاة الله تعالى،

ـ العمل على الدعوة بضرورة

المساهمة في إحياء ونشر وبلورة المعرفة والاضطلاع بالمسؤولية لتيسير أداء هذه الشعييرة. ويمكن القيام بهذه المهمة من خلال استخدام وسائل الإعلام وذلك ربطاً وتنسيقاً تكاملياً مع الهيئات الدينية مثل وزارة الأوقاف والأزهر الشريف، من جهة، والهيئات الإعلامية مثل دور الإذاعة وقنوات التلفزة ودور الصحافة، وحتى عن طريق تفعيل منشآت الإنترنت.

لاحتياجات منطقة اللجنة من نشاطات اقتصادية واجتماعية وثقافية، إلى آخر ذلك من المهام التي ترفع من مستوى معيشة المستحقين وتزيد في مداخيلهم وتمكنهم من الحصول على مناصب شغل دائمة، أي القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الدينية محليا وتكامليا مع الدور الاستراتيجي والشامل الذي يقوم به البنك، إضافة لما يقوم به هذا الأخير من دور في مجالي التوجيه والرقابة دعما للجان لتحسن إدارة مهامها على أحسن وجه ووفقا لأحكام الشريعة.

هذا وتتوزع نشاطات لجان الزكاة (العنصر اللامركزي لنظام أو صندوق الزكاة) على القطاعات التالية:

قطاع العبادة: قامت لجان بإنشاء المساجد الجامعة (مجمعات المساجد)، حيث يلحق بالمسجد بعض المرافق كالمستوصف والصيدلية والحضانة ومركز للتدريب وفرق رياضية، الخ... ويمكن

حيث إن اللجنة تعد قريية من المستحقين و لقد درست حالاتهم وقامت بتصنيفهم وترتيبهم وفق احتياجاتهم ومدى حدتها. والمتابعة المستمرة لكل لجنة تجعلها كفأة للتحقق من صدق البيانات التي يقدمها المستحقون والتأكد منها بمراقبتها.

هذا ويتم صرف موارد الزكاة نقدا وعينا وفق حاجة كل مستحق ومتطلباته، مثل الأغذية والأقمشة والألبسة والأغطية. كما تصرف أموال الزكاة من خزانة البنك وفي مقار اللجان وبمنازل المستحقين الذين يتعذر عليهم الحضور.

وتقوم كل لجنة بالمساهمة لترقية حالات المستحقين وذلك تكملة وتكامليا، بل تدقيقا وتفصيلا لما يقوم به البنك من مجهودات للبحث أو تبني مختلف المشاريع الصغيرة منها خاصة والتي تمكن مستحقي الزكاة من أن يصبحوا منتجين بدلا من مستهلكين فقط. ويكون هذا التوجه اعتمادا على عمليات الفحص

تقوم اللجان بتوفير الدروس
الخصوصية لتقوية ورفع مستوى التلاميذ
في مراحل التعليم مقابل أجور رمزية.

تنسق اللجان مع وزارة التربية
والتعليم بضرورة تخصيص مدرسة للبنين
وأخرى للبنات، حيث تجمع هذه المنشأة
مركزا للتدريب على الحرف وناديا
رياضيا.

وتمول هذه النشاطات نفسها وفق
مفهوم «مشروع رأس المال»، حيث
تعود عوائدها على المدرسين والمتدربين
وكذا اللجنة المعنية.

يمكن للجان الزكاة أن تحصى
المشاكل التي تعاني منها الشريحة
الاجتماعية المتصلة بها وتفكر في تقديم
حلول عملية مع تمويلها من قبل البنك
أو من قبل المزكين بتوعيتهم وتحسيسهم
لمثل هذه الإجراءات، وهو ما قامت به
لجنة الزكاة بكلية الطب في عين شمس،
بانجاز مشروع التعليم الذاتي وذلك

ذكر ميزة التكامل بين مختلف المرافق،
حيث إن المجمعات التكافلية، مثلا،
تشمل أيضا مساجد.

— قطاع التعليم «العام» والديني:

قامت بعض اللجان بإنشاء دور للحضانة
تيسيرا على المرأة العاملة وحرصا على
تربية الأطفال دون السن الدراسي تربية
دينية.

يتدخل البنك على مستوى اللجان
لتشجيع إنشاء حلقات تحفيظ القرآن
وذلك بتحمل أجور المحفظين وتخصيص
الجوائز، مما يشجع ذوي الفضل على
المساهمة أيضا بأشكال متنوعة. وقد
توسع دور اللجان حتى شمل المساجين.

لقد تكفلت اللجان، بالتعاون مع
البنك وبتوصية أو مساهمة المزكين، بإنشاء
المعاهد الدينية المؤهلة لدخول كليات
الأزهر الشريف. كما تجدر الإشارة إلى
إنشاء مدرسة اللغات الإسلامية الأولى
من قبل لجنة مدينة المقطم.

الأكلات الشعبية من قبل المستحقات
ومحدودات الدخل،

توفير اللجان للعديد من «الأجهزة
التعويضية» لفائدة المستحقين،

يقوم المزكون بتوفير «فستان وبذلة»
العيد للمستحقين تنسيقا مع لجان
الزكاة،

تقوم اللجان بالبحث عن فرص
التمويل والبناء لدور للمسنين وذلك
توسيعا لدائرة التكافل الإسلامي، مثل
فنادق الخير والبركة «دار المسنين» وهي
بمناوبة مدن أو مجمعات كبرى تحتوي على
مرافق للعبادة وتدريب وإيواء وترفيه
واستشفاء وخدمات متنوعة.

ـ المعرض السنوي لمنتجات

«الزكاة»: بمساهمة البنك وفروعه
وكذا اللجان وما لديها من منتجات
المستحقين، يتم عرضها سنويا للتعريف
بها ومدى تحول هؤلاء إلى منتجين ومدى
توسع الزكاة نقدا إلى الزكاة العينة.

توسعة على الطلبة ولتحسين أداء التعليم
والتدريب الجامعيين.

ـ القطاع الصحي: عملت

لجان الزكاة على إنشاء مستشفيات
ومستوصفات «الصيديق» للعلاج
والعديد من الفروع، حيث يعمل بها
الأطباء والأخصايون بأجر رمزي كما
تتحمل اللجان أعباء العلاج والأدوية.
وتجدر الإشارة إلى كون المزين قد
قاموا بتحمل بناء البعض من المنشآت
الصحية أو «تنفيذها».

ـ القطاع التكافلي: تنوعت

الخدمات التكافلية للجان الزكاة
بتجزئتها تماشيا مع متطلبات مستحقي
الزكاة والمحتاجين بصورة عامة. وفيما
يلي أمثلة وجيهة لذلك:

تخصيص مغسلات آلية لتقديم
خدمات الغسيل بأجر معقول،
تشجيع خدمات منزلية لتنظيف
وتحضير الخضروات وكذا لإعداد

خاتمة: المعالم الأساسية لنظام الزكاة بالمملكة العربية السعودية:

يتميز نظام الزكاة السعودي بكونه مركزياً أو صمماً على مستوى كلي، بحيث هناك تدخل للدولة في تقنينه بأمر ملكي منذ 1950م لتطبيق الزكاة بفئة 2,5%. وتجمع الزكاة من قبل الدولة بالكامل منذ 1963م.

ويعد نظام الزكاة السعودي إجبارياً على كل السعوديين بينما رأينا بأن مثيله بمصر يتصف باللامركزية وبروح التطوع، ليس من باب عدم احترام الفريضة ولكن هناك حرية للمزكين بأن يؤدوها عن طريق النظام المقدم آنفاً أو مباشرة للمستحقين، ومنها أن الأوعية الزكوية تعالج أو يتم التعامل معها من قبل المزكين أنفسهم، مع أن بنك ناصر الاجتماعي يقوم بالتدريب والتوعية وكذا تقوم لجان الزكاة بالتحسيس ونشر المعرفة بفريضة الزكاة، حتى يتسنى

للمزكين الإلمام بمختلف جوانب هذه الشعيرة ولو تدريجياً.

كما أن تدخل الدولة السعودية جعلها تحدد الأوعية التي تجب منها الزكاة، وهي قابلة لتطويرها مركزياً، مع العلم بأن الخواص أو القطاع «الأهلي» هو الذي يتحمل «الأعباء» الزكوية وليس القطاع العام، وهذه الأوعية تلخص كالآتي:

— الأصول التي تجب فيهل الزكاة، ومنها الأصول المالية والصفقات التجارية. ولكن تم تعديل هذه الأوعية لاعتماد الأصول المعدة للتجارة،
— الدخول الخاضعة شرعاً للزكاة ومنها الأرباح من النشاطات الصناعية والحرفية والتجارية والفندقة والناجمة عن الاستيراد، وكذا عوائد الأسهم،
— الماشية وفق ما تقتضيه زكاة هذه الفئة الزكوية،

— ونتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، تتوسع

والتي يجب أن تبرز رأس المال الإبتدائي ومدى التغيرات التي تطرأ عليه زيادة ونقصانا. كما تعتمد هذه الحسابات كأساس للقيام بالتقديرات، وتحديد الحسابات أو تنميطها، يقوم بها أيضا بنك ناصر الاجتماعي بمصر ويساعد اللجان في ذلك، رغم أن النموذج المصري يعتمد المحاسبة المصرفية، بينما يندمج النظام السعودي ضمن المحاسبة العمومية أو الحكومية من قبل مصلحة الزكاة والدخل.

فكأن محاسبة الزكاة تعد كلية وجزئية أو تجمع بين مزايا أنظمة محاسبية قد تكون نظاما محاسبيا شاملا للزكاة.

ملاحظة : للموضوع مراجع.

الأوعية الزكوية لتشمل أيضا المحاصيل الزراعية مثل القمح.

تستخدم وزارة المالية السعودية كلا من مصلحة الزكاة والدخل وكذا لجانا مختصة، للقيام بعمليات تقدير الأوعية وكذا الموارد أو إيرادات الزكاة. وهو ما يقابل عمليات التصريح التي يقوم المزكون في مصر بإعدادها وتقديمها والتي يعمل البنك على تدقيقها وبلورتها لإزالة أو تقليص الأخطاء من باب التصريحات. إن هذه الإقرارات تعتمد عليها أيضا المصالح السعودية وذلك بغية القيام بالتقديرات الزكوية على أحسن وجه.

إن الضبط المحاسبي يتدخل وذلك أن مصلحة الزكاة والدخل السعودية تجبر المزكين من شركات وأفراد على إعداد حسابات دقيقة والاحتفاظ بها

